مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

ملف خاص:

المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين (2009-2011)

العدد الثاني والأربعون- يناير 2010

المخطط الاستعجالي دعامة لتحقيق مدرسة النجاح

إعداد: د. لحسن مادي

كثيرة هي الأسئلة التي تطرح حاليا حول الإجراءات العملية ـ المسماة بالمخطط الاستعجالي أو البرنامج الاستعجالي ـ التي هي بصدد التنفيذ في مجال التعليم منذ بداية السنة الدراسية الحالية. ومن بين الأسئلة المتداولة في مختلف الأوساط، سواء تعلق الأمر بنساء ورجال التعليم، أو بأولياء وأمهات وآباء التلاميذ أو بمختلف الشرائح الاجتماعية، يمكننا الوقوف عند ما يلي:

هل الوزارة بصدد تنفيذ إصلاح جديد؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو مصير الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟ ثم ما مصدر هذا المخطط أو البرنامج؟ وهل بإمكانه فعلا تحقيق ما لم يستطع الميثاق الوطني للتربية والتكوين تحقيقه رغم مرور ما يربو من عشر سنوات على دخوله حيز التنفيذ؟ وهل هذا المخطط يشكل قطيعة مع مضمون الميثاق الوطني للتربية والتكوين أم هو استمرار له لكن بمقاربة جديدة؟ وبعبارة أكثر وضوحا هناك من يتساءل بصريح العبارة: ما الفرق بين الميثاق الوطني للتربية والتكوين و المخطط الاستعجالي؟ وهل فعلا سيسمح هذا الأخير بتدارك البطء الذي ميز التنفيذ الفعلي للميثاق الوطني للتربية والتكوين وتحقيق مدرسة النجاح التي هي المدخل الأساس لتجسيد مبدإ تكافؤ فرص التعليم والتكوين أمام جميع الأطفال مهما اختلفت أصولهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟

إنها أسئلة مشروعة ومن حق كل مواطن يحب بلاده ويريد لها الخير العميم أن يطرح هذا النوع من الأسئلة ويبحث لها في نفس الوقت عن أجوبة مقنعة وموضوعية تساهم بشكل كبير من جهة، في رفع اللبس عن بعض الاختيارات الرسمية المعلنة، ومن جهة أخرى تسمح بتفادي الغموض والتأويل لدى فئات عريضة من المعنيين بقضايا التربية والتكوين. وبالتالي تشكيل مواقف مساندة أو مناوئة لهذا المشروع أوذاك.

فنجاح المشروع وضمان استمراره وتحقيق الأهداف المتوخاة منه مرهون بانخراط المعنيين به في تنفيذه وبمدى اقتناعهم بنتائجه على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

لماذا إذن هذا المخطط/البرنامج؟

يندرج البرنامج المعلن عنه في سياق التعجيل بتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين. فهو بهذا المعنى ليس إصلاحا جديدا ولا هو إعلان مبطن بموت الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولكنه مقاربة جديدة من أجل تحقيق مضامين هذا الأخير. إن ما يميزه هو التحديد الدقيق لمكوناته: تحديد دقيق للأهداف وللعمليات الضرورية لتحقيق كل هدف وكذا للفترة الزمنية التي ستنفذ فيها كل عملية وللجهات المسؤولة عن تتبع تنفيذها وللغلاف المالي المطلوب وكذا للنتائج المنتظرة من كل عملية. إنها إذن مجموعة من الإجراءات الواضحة التي تتغيا التحكم المعقلن والمضبوط في مكونات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي مساره قصد تحقيق أمثل لغاياته.

ما مصادر هذا المخطط؟

بإمكان ربط دينامية الإصلاحات التربوية التي عرفها المغرب منذ بداية الاستقلال إلى الآن بالبحث الصريح عن منظومة تربوية وتكوينية قادرة على جعل بلادنا قادرة على مسايرة مختلف التطورات التي يعرفها العالم وخاصة تلك المرتبطة بضغوطات العولمة الموسومة بالسرعة والتنافسية وبوفرة الإنتاج وجودته. وفي هذا السياق فإن منظومة التربية والتكوين تشكل في مدلولها الحضاري المرآة الصادقة لحالات الناس وأحوال المجتمع وفي مدلولها العميق الأداة الأساس للنمو والتطور. وفي سياق هذه التطورات العالمية أصبح الربط وثيقا بين نوعية التربية والتعليم المطبق ونوعية النمو السائد. ومن خلال ذلك تطور مفهوم التعليم وأصبح ينظر إليه باعتباره مصدرا للتنمية عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها طاقة نفيسة إذا ما تم تأهيلها وتوجيهها بشكل يسمح لها بالفعل وبالأداء الجيد، مما أدى إلى الحديث عن نوع من التنمية تسمى ب « التنمية البشرية».

مفهوم التنمية البشرية استعمل لأول مرة سنة 1990 في التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD). هذا التقرير الذي اعتبر الإنسان مركز التنمية بوصفه العامل المحرك للتنمية والمستفيد الأساسي منها. وهذا ما جعل هذه المنظمة ترتب الدول في سلم التنمية حسب مؤشرات معلومة (الصحة، التعليم، الدخل الفردي). ورغم المجهوذات التي يقوم بها المغرب في مجال تطور الخدمات في ميادين الصحة والتعليم والرفع من مستوى الدخل الفردي فإنه لازال يحتل رتبا لاتعكس مستوى نموه. فمن بين 177 دولة التي يشملها البحث فالمغرب احتل هذه السنة الرتبة !130

وفي هذا الإطار لا يمكن حصر التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، بل نجد أنها تشير إلى تبني

مفهوم موسع للتنمية يستوعب أبعاداً اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي. إن التنمية بهذا المعنى هي عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من قيود التبعية بكل مختلف أنواعه. وفي هذا السياق فإن المدرسة تساهم بشكل كبير في تحقيق هذه الغايات النبيلة. وهكذا نجد أن مفهوم التنمية البشرية يقوم على كون البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، واعتبارا لذلك فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية خلاقة ومؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن مفهوم التنمية البشرية ينطلق من تصور واضح لدور الإنسان في تفعيل نوع خاص من التنمية؛ ينطلق من مسلمة أساسية مفادها أن سر تقدم الأمم ورقيها يكمن بالأساس فيما تتوفر عليه من عقول وكفاءات قادرة على الإبداع والابتكار، وعلى التكيف مع مختلف المستجدات المحلية والجهوية والدولية. وانطلاقا من هذه المسلمة، فإن العمل على تحقيق التنمية البشرية يشكل نظرة جديدة للإنسان ولإمكاناته ولقدراته في المشاركة وبناء مجتمع تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص... إنه اعتراف بالبشر بكونهم ثروة حقيقية يجب استثمارها بشكل جيد ومعقلن من أجل القضاء على التخلف وإرساء أسس الديمقراطية وضمان استمرارية التقدم.

ما علاقة المخطط بتقرير التنمية البشرية؟

إن هذا التقرير الذي وضعته ثلة من الكفاءات الوطنية سنة 2005 عبارة عن تشخيص للوضعية كما هي بإيجابياتها وسلبياتها. وقد خلص هذا التقرير، الذي هو عبارة عن دراسات قطاعية (التعليم، الصحة، التاريخ، الثقافة، التكنولوجيات، محاربة الأمية والتربية غير النظامية...) إلى سيناريوهات وتوصيات لدعم الايجابيات ولتجاوز تلك السلبيات. وهذا ما يضفي عليه طابعا عمليا يجعله يندرج بامتياز في عمق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ومن بين الخلاصات الأساسية المسجلة في هذا التقرير: أن مغرب 2005 يوجد في مفترق الطرق، ويتعين عليه أن يختار بوعي كبير بين طريقين متناقضين لا ثالث لهما:

- فإما الركون عند معالجة القضايا الحيوية للبلاد إلى ممارسات ومقاربات أبانت، من خلال نتائج التقرير، أنها غير فعالة في ربح رهانات الألفية الثالثة ومواجهة تحديات العولمة مما سيدفع بالبلاد « نحو دائرة مغلقة من التراجع والانكماش، ويقود إلى وضعية غير متحكم فيها»

- وإما الانخراط في المشروع المجتمعي الذي يشيد، ولكن بمنظور جديد للمستقبل، وبمقاربات أصيلة لتفعيله؛ مما يقتضي الإيمان القوي بأن تشييد مستقبل أفضل ممكن ولكن على أن يتم استشراف هذا المستقبل بالإرادة والذكاء والفعالية وبثقة من خلال مقاربة توفق ما بين التقييم الذاتي والصرامة، وما بين الإرادية وموضوعية الرؤية.

وبالنسبة لموضوع التعليم فقد وضع التقرير الأصبع على مختلف الإشكالات التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين وفي نفس الوقت قدم حلولا وتوصيات لتجاوز تلك الإشكالات يمكن لذوي القرار الاطلاع عليها والأخذ بها جزئيا أوكليا في معالجة قضيا التعليم.

المخطط الاستعجالي وتقرير المجلس الأعلى للتعليم؟

هو أول تقرير للمجلس الأعلى للتعليم حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها باعتباره مؤسسة دستورية مختصة في قضايا التربية والتكوين. أنجز على مدى سنة، في إطار المهام الموكولة للمجلس طبقا لأحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيمه.وهو عبارة عن دراسة موضوعية قصد تشخيص وضعية المنظومة التعليمية بمختلف مكوناتها وتقديم توصيات التطوير للجهاز الوصي.

وقد جاء محتوى التقرير على الشكل التالي:

أولا: نظرة عامة عن الحالة الراهنة للمدرسة المغربية.

- حصيلة متباينة: إنجازات حقيقية واختلالات ما تزال قائمة
- خمس محددات أساسيةُ قد تشكل مصدر اختلالات المنظومة

ثانيا: آفاق فعلية لإنجاح مدرسة للجميع

- توفر فرصة مواتية اليوم لإعطاء نفس جديد لإصلاح المدرسة
- ثلاثة أوراش ذات أولوية للعمل في الأفق المنظور
- توفير الوسائل والموارد اللازمة للنجاح

ولتجاوز هذه الإختلالات حدد التقرير ثلاثة أوراش نوعية ذات أولوية للعمل. وهذه الأوراش هي كالتالي:

- الورش الأول: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى تمام 15 سنة من العمر: واجب الدولة إزاء جميع الأطفال المغاربة.
- الورش الثاني: حفز المبادرة والتفوق والتنوع في التعليم ما بعد الإلزامي.
- الورش الثالث: المعالجة الملحة للإشكاليات الأفقية الحاسمة لمنظومتنا التربوية.

الوضعية العامة لمنظومة التربية والتكوين حسب تقرير المجلس الأعلى للتعليم

وتتجلى هذه الوضعية في كونها منظومة بأداء لم يرق بعد إلى مستوى الانتظارات. وهذا ما توضحه المؤشرات التالية:

- استمرار الهذر المدرسي بنسب متزايدة: قرابة 390.000 تلميذ يغادرون المدرسة كل سنة، أكثر

من نصفهم في التعليم الابتدائي، لأسباب غير الطرد والفشل الدراسي. وتقدر تكلفة الانقطاع الدراسي وعدم التمدرس ب % 2من الناتج الداخلي الخام؛

- نسب تكرار مرتفعة: 17% منذ السنة الأولى من الابتدائي، و30% في الثالثة من الثانوي الإعدادي والثانية من البكالوريا: من أصل 100 تلميذ مسجل بالسنة الأولى ابتدائي 13 فقط منهم يحصلون على البكالوريا؛

- ضعف التحكم في المعارف والكفايات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) حسب آراء مختلفة، ولاسيما في اللغات؛

- صعوبات في تحقيق الوظيفة التربوية للمدرسة: محدودية ترسيخ قيم الحقوق والمواطنة واحترام الآخر؛ وبروز بعض مظاهر السلوكات اللامدنية: العنف، الغش في الامتحانات، الإضرار بالملك العام وعدم احترام الأدوار...

- ضعف المردودية الخارجية للمنظومة: بطالة خريجي بعض المسالك الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وندرة الكفاءات في بعض القطاعات.

بعض التوصيات التي قدمها تقرير المجلس الأعلى للنهوض بمنظومة التربية والتكوين

- توفير الموارد اللازمة للنجاح
- إعطاء دفعة جديدة للرافعات الناجعة للتعبئة حول المدرسة

- جعل التعبئة حول المدرسة ضمن النشاط العادي لمديري المؤسسات التعليمية والمسؤولين على التدبير التربوي عموما، والفاعلين المحليين والسلطات المحلية والمجتمع المدني؛

- استهداف موضوعات محددة لتكريس تعبئة القرب: دعم مشاريع لفائدة المدرسة والتلاميذ، التتبع اليقظ للنتائج، الدفاع عن المؤسسة التربوية، إذكاء النقاش العمومي حول المدرسة...

- إخضاع التعبئة لعملية التتبع والتقويم من أجل الرفع من فعاليتها، والتعريف أكثر بوسائلها، وتشجيع ومواكبة الفاعلين فيها

- وضع تعاقد ثقة وارتقاء مع هيئة التدريس. تعاقد يرتكز على ثلاثة مقومات متكاملة:

– دينامية للحوار الاجتماعي المنتظم بين قطاعات التربية والتكوين والفرقاء الاجتماعيين، مع الحرص على مصلحة التلاميذ وعلى حقهم في تعليم جيد؛

– النهوض بمهنة التدريس ومهنتها وتثمينها، وحفز المدرسين وتكوينهم، وتحسين ظروف عملهم، وإعادة الاعتبار اللازم لسلطتهم التربوية؛

- الالتزام المشترك بأهداف محددة، ملموسة وقابلة للتقويم من أجل تحسين أداء منظومة التربية والتكوين.
- مجهود مالي إضافي: نحو اعتماد قانون إطار وصندوق لدعم التعليم المدرسي
- إمداد المدرسة بالوسائل والإمكانات الضرورية لنجاحها؛
- جعل الإنفاق التربوي استثمارا أساسيا وحاسما في المستقبل؛
- إحداث آلية خاصة للتمويل والبرمجة ضمن ميزانية الدولة بأهداف محددة وببرمجة دقيقة للعمليات والوسائل؛ بغية استقطاب تمويل إضافي لصالح المنظومة، يعزز الموارد الحالية.

تضمن هذه الآلية الأخيرة موارد قارة للمنظومة، وتسمح ببرمجة متعددة السنوات، وتوجه، أساسا، للمساهمة في تمويل الأوراش الثلاثة المقترحة لإنجاح مدرسة بالجميع، ومن أجل الجميع مما يضمن فعلا وضع أسس مدرسة النجاح. هذه المدرسة التي اتخذها المخطط الاستعجالي شعارا لبلوغ أهدافه والتي من بينها: تحقيق مدرسة الجميع بإشراك الجميع، مدرسة جديدة ومتجددة ومنفتحة على محيطها قادرة على مواجهة ضغوطات العولمة والمساهمة بشكل كبير في التنمية البشرية وفي تيسير انخراط المغرب في عالم المعرفة الذي هو عالم اليوم وعالم الغد.

المراجع المعتمدة

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين
- تقرير خمسين سنة من التنمية البشرية بالمغرب
- التقرير الأول حول التعليم للمجلس الأعلى للتعليم